قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الخاصة بمنحة حديد تسليح صغير الحجم للإسكان لمحدودى الدخل بمبلغ بليون ين يابانى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة الخاصة بمنحة حديد تسليح صغير الحجم للإسكان لمحدودى الدخل بمبلغ بليون ين يابانى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شوال سنة ١٤٠٥ (٢ يوليه سنة ١٩٨٥)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٩ أبريل ١٩٨٥

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتى تنص على ما يأتى :

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن توسيع دائرة التعاون الاقتصادى اليابانى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ــ بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الإسكان لذوى الدخل المحدود (المشار إليه فيما بعد "بالمشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية ــ طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن ــ منحة قيمتها تصل إلى بليون ين (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) (المشار إليها فيما يلى بالمنحة) .

٢ ــ تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٦ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المختصة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ــ (١) تستخدم المنحة بواسطة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما خاصا وقاصرا على شراء منتجات اليابان والخدمات الموضحة فيما يلى واللازمة لتنفيذ المشروع :

(ا) أسياخ صلب صغيرة الحجم ، (و) .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل أسياخ الصلب صغيرة الحجم المشار إليها فى (ا) بعاليه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤ ــ تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المسئولة التى تعينها اتفاقا وديا بالين اليابانى مع يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) وتقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة . (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات التى تترتب على جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تمثلها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ٤ (والمشار اليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبي يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها (يشار إليه فيما بعد " بالبنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى أمر دفع تصدره حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني التى تتم من الحكومة اليابانية والقيام بعملية الدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات تتم بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

٦ ـ (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها تكفل عدم اخضاع الرعايا اليابانيين لأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من خلال المنحة سوف تستخدم بكفاءة وإيجابية فى تنفيذ المشروع .

د) تحمل كافة المصاريف الضرورية اللازمة لتنفيذ المشروع بخلاف تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) سوف لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

ويشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان اخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانه يشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة يعتبرا أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان اخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

دكتور / كمال أحمد الجنزورى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة فى ١٩ أبريل ١٩٨٥

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن توسيع دائرة التعاون الاقتصادى اليابانى بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وأن أقتراح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود (المشار اليه فيما بعد "بالمشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية — طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهـذا الشأن — منحة قيمتها تصل إلى بليون ين (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) (المشار إليها فيما يلى بالمنحة) .

٢ — تتاح هذه المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ سريان الترتيبات الحاضرة و٣١ مارس ١٩٨٦ الا إذا تم إتفاق متبادل بين السلطات المختصة بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — (١) تستخدم المنحة بواسطة جمهورية مصر العربية المنحة استخداما خاصا وقاصرا على شراء منتجات اليابان والخدمات الموضحة فيما يلى واللازمة لتنفيذ المشروع :

(ا) أسياخ صلب صغيرة الحجم، (و) .

(ب) الخدمات الضرورية لنقل أسياخ الصلب صغيرة الحجم المشار اليها فى (ا) بعاليه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المسئولة التى تعينها عقودا بالين اليابانى مع يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى البند (٣) ، وتقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة . (يقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية اليابانية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ — (١) تنفذ الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات التى تترتب على جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تمثلها بمقتضى العقود التى تم فحصها طبقا لما نص عليه فى البند ٤ (والمشار إليها فيما يلى بالعقود التى تم فحصها) فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى يتم اختياره بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها (يشار إليه فيما بعد بـ" البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى الحكومة اليابانية بمقتضى أمر دفع تصدره حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو تلقى المدفوعات بالين الياباني التى تتم من الحكومة اليابانية والقيام بعملية الدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات تتم بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المسئولة التى تعينها .

٦ — (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها ، تكفل عدم إخضاع الرعايا اليابانيين لأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة من خلال المنحة سوف تستخدم بكفاءة وإيجابية فى تنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية اللازمة لتنفيذ المشروع بخلاف تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) سوف لايعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يتعلق بأى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

ويشرفنى أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تعزيزا للترتيبات السابقة ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى ،

توشيا كاتو

سفير مفوض فوق العادة لدى جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قـرار :

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الخاصة بمنحة حديد تسليح صغير الحجم للاسكان لمحدودى الدخل بمبلغ بليون ين يابانى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛

وموافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٦ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الخاصة بمنحة حديد تسليح صغير الحجم للاسكان لمحدودى الدخل بمبلغ بليون ين يابانى الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، ويعمل بهما اعتبارا من ١٩٨٥/٧/١١ .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد